الاتحاد الدولي للبورصات يصدر ورقة بحثية عن بورصات المشروعات الصغيرة

الخبـــــــــر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

أصدر الاتحاد الدولي للبورصات، الثلاثاء، نتائج دراسة بحثية جديدة عن بورصات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سلطت الضوء على الدور الرئيسي الذي تلعبه تلك البورصات في الاقتصاد الحقيقي بمساهتمها في تشكيل رأس المال وتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وركزت الدراسة التي أجراها الاتحاد على كيفية إنشاء بورصة نموذجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير أنسب الظروف التي تمكن هذه المشروعات من الانتقال لاحقا إلى البورصات الرئيسية.

وقالت المدير التنفيذي للاتحاد ناديني سوكومار إن "بورصات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا حيويا في ظل ندرة التمويل من قبل البنوك"، مضيفة أن الدراسة تمثل دليلا إرشاديا للبورصات القائمة أو المزمع إنشاؤها، حيث تناقش كيفية تضييق فجوة المعلومات بين المصدر والمستثمر وتعزيز جودة الأداء والخدمات في هذه البورصات.

واعتمدت دراسة الاتحاد الدولي للبورصات على ورقة بحثية للبنك الدولي تحت عنوان "بورصات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الناشئة تقييم الأداء".

وأضافت ورقة الاتحاد البحثية 4 حالات دراسة جديدة، لإلقاء الضوء ليس فقط على دور الإنشاء النموذجي لهذه البورصات في تحسين قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها للالتحاق بالبورصات الرئيسية، ولكن أيضا لأهميتها في زيادة معرفة هذه المشروعات بالخيارات المالية والأداء في البورصة.

وفي هذا الصدد، قالت رئيس قسم الأبحاث والسياسة العامة في الاتحاد الدولي للبورصات سيوبهان كليري إن الدراسة مفيدة لأسواق المال والمتعاملين معها، كما تتضمن سبل تحفيز إدراج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه البورصات وأيضا تحفيز المستثمرين على التعامل معها.

الرأي

* تعتبر مصر من أوائل الدول في العالم التي أنشأت بورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 2008، ويصل إجمالي عدد الشركات المقيدة في تلك السوق نحو 30 شركة، وفي إطار اهتمامها بتنشيط سوق بورصة النيل للأوراق المالية، فقد تم تغيير آليات التداول في بورصة النيل من آلية المزايدة إلى آلية التداول المستمر في نهاية عام 2011، وزيادة عدد ساعات التداول من ساعة واحدة إلى أربع ساعات تداول في بداية أكتوبر 2013. كما شهدت قواعد القيد والإفصاح تطويرا شاملا، وذلك بهدف زيادة معدلات سيولة السوق وجذب المزيد من المستثمرين إلى بورصة النيل كأحد الأسواق الواعدة في السوق المصرية.

* قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال للسماح بإصدار سندات غير حاصلة على تصنيف ائتماني، يهدف لتيسير استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل مع عدم تحميلها بالأعباء المرتبطة بإجراءات الحصول على تصنيف ائتماني وتجديده سنويا، وهو ما يقلل من عوائق الحصول على التمويل داخل السوق المحلية، كما أنها تخفض من تكلفة الحصول على التمويل مقارنة بالأدوات الأخرى المتاحة بالسوق في ظل أن تنوع البدائل المتاحة للتمويل أمام الشركات أمر مهم وحيوي لا سيما فيما يتعلق بالخدمات المالية غير المصرفية.

* منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى معالجة جذرية تضمن تنمية الاستثمارات في هذا القطاع ورفع درجة فاعليته من خلال إنشاء كيان مؤسسي متكامل وفقا لأفضل الممارسات الدولية، ويمثل أول نموذج في الشرق الأوسط لتبني ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكن من تعظيم دورها

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات، وهي الخطوات التي أعلنت الحكومة عن السعي لوضعها في قانون لتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة معروض حاليا علي مجلس الوزراء لمناقشته ضمن حزمة تعديلات تتضمن منظومة التراخيص وتخصيص الأراضي والمحفزات لتلك المشروعات مع إنشاء منظومة متكاملة للبنية التكنولوجية لتأسيس وإدارة تلك المشروعات والجاري إعدادها حاليا بعد مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتمويل هذا القطاع بنحو 200 مليار جنيه على مدار 4 أعوام.

* خطوة البنك المركزي برفع معدلات الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم هذا القطاع كمحرك أساسي للنمو يعتبر تحفيزا أساسيا للاقتصاد المصري الذي يعاني من ضغوط انكماشية على أكثر من مستوى، إلا أن تحفيزا مماثلا لنمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد يساهم في تحريك مساحة واسعة من مستهدفات النمو الاقتصادي ويوازن ما بين نقص فرص النمو الناتج عن الإنفاق الحكومي غير المتوازن في ظل ضعف مرونة الموازنة، كما أنه يساهم في تحفيز زيادة التمويل المقدم من البنوك للقطاع الخاص كعنصر تحفيز جديد للنمو الاقتصادي.

* نوصي بضرورة تعديل السياسة الضريبية تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث يتم وضع نظام للمعاملة الضريبية المميزة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لفترة محددة كبديل عن الضريبة النسبية على الإيراد أو الأرباح وفقا لضوابط تضعها مصلحة الضرائب كضريبة مقطوعة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيزها.

* هناك إمكانية عند مناقشة قانون التراخيص الصناعية الجديد لأن يتم وضع نظام أكثر سهولة وتيسيرا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع صياغة نظام متكامل لتوفيق أوضاع المنشآت الموجودة حاليا ضمن الاقتصاد غير الرسمي لتحفيز دمجها في الاقتصاد الرسمي، خاصة وأن التعديلات التي تجري على المنظومة التشريعية يجب أن تكون محفزا اقتصاديا بصورة أساسية على استيعاب قطاعات الاقتصاد وتحفيز التنمية المحلية وليس فقط معالجة المشكلات القائمة.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.